ASJP Algerian Scientific Journal Platform

- دراسات اقتصادية -

ISSN 2602-7925

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد: 17 العدد: 02(2023) ص595-613

أثر قرارات تحالف أوبك بلس على أسعار البترول عالميا خلال الفترة 2017-2023

The Impact of OPEC+ Decisions on Global Oil Prices during the Period 2017-2023

ط د / كرمة كمال*

جامعة عمار ثليجي بالأغواط (الجزائر)

k.karma@lagh-univ.dz

مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

د / بن مويزة مسعود

جامعة عمار ثليجي بالأغواط (الجزائر)

m.benmouiza@lagh-univ.dz

مخبر دراسات التنمية الاقتصادية

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2023/06/26
تاريخ القبول:
2023/07/26

الكلمات المفتاحية:
- ✓ تحالف أوبك بلس؛
- ✓ قرارات تحالف أوبك بلس؛
- ✓ أسعار البترول؛

الملخص:

تهدف دراستنا هذه إلى محاولة الإحاطة بقرارات تحالف أوبك بلس وأثرها على اتجاهات أسعار البترول. للوصول إلى هذا الهدف إعتمدنا على فحوى القرارات أو البيانات الختامية لإجتماعات التحالف، وبيانات كل من منظمة الأوبك، ومنظمة الأوبك؛ فيما يخص مستويات الإنتاج، العرض والطلب، والأسعار. هذه الأخيرة قمنا بتحليل مدى تأثرها من خلال دراسة تحركات متوسطها الشهري بعد كل قرار تعديل، ومن خلال تحركات متوسطها خلال فترات التعديل. توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها؛ أنّ قرارات تحالف أوبك بلس المتعلقة بخفض الإنتاج كانت متباينة، إلا أنّ أغلبها ساهم إلى حد كبير في الحد من إنهيار أسعار البترول.

Article info

Received
26/06/2023.
Accepted
26/07/2023

Keywords:
- ✓ *OPEC+ alliance;*
- ✓ *OPEC+ decisions;*
- ✓ *oil prices;*

Abstract :

The objective of our study is to attempt to understand the decisions of the OPEC+ alliance and their impact on oil price trends. To achieve this goal, we relied on the content of alliance meetings' final decisions or statements, as well as data from both OPEC and non-OPEC organizations regarding production levels, supply and demand, and prices. We analyzed the extent to which oil prices were affected by studying their average monthly movements after each adjustment decision and during the adjustment periods. The study yielded several results, including the fact that OPEC+ decisions regarding production cuts were diverse, but most of them contributed significantly to mitigating the collapse of oil prices.

* المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مقدمة:

شهدت أسعار البترول (خام برنت) بداية من النصف الثاني من سنة 2014 هبوطا إلى الحد الذي أوصلها إلى أدنى مستوياتها منذ عقد من الزمن خلال الربع الأول من سنة 2016 ، ببلوغها حدود الـ 30 دولار للبرميل(159 لتر)، في مستوى قارب تكلفة إنتاجه في بعض الدول، وهو ما أثّر على موازنات الدول المنتجة له وجعلها تسجّل عجزا غير مرغوب فيه، خاصة لدى تلك الدول التي لطالما أعتبرت اقتصادياتها رهينة عائدات أسعار البترول.

في ظل تراجع أسعار البترول إلى مستويات مقلقة، أدركت جل الدول المصدرة للبترول أنّ تظافر جهود كل الأطراف الفاعلة في السوق البترولية سواء من داخل منظمة الأوبك أو من خارجها؛ من شأنه أن يؤدي إلى السيطرة على اتجاهات الأسعار والحد من النزيف الذي أصابها؛ لذلك دخلت هذه الدول في مفاوضات عسيرة، تقودها السعودية من جانب دول منظمة الأوبك، و روسيا من جانب دول خارج الأوبك، و ذلك للوصول إلى أرضية تعاون تفضي إلى التحكم في حجم الإمدادات النفطية إلى الأسواق؛ للتّأثير على الأسعار، وهو ما تمّ التوصل إليه في ديسمبر 2016 ؛ بإعلان إنشاء تحالف أوبك بلس يضم 23 دولة مصدرة للبترول.

على الرغم من تباين وجهات نظر دول تحالف أوبك بلس حول أسعار البترول المناسبة لكل دولة تبعا لظروفها، ومدى قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها فيما يتعلق بحصص الإنتاج المحددة ضمن آلية التحالف (خاصة أنّ إستهداف سعر محدد لبرميل البترول يتوقف أثره على مدى إستجابته لمتطلبات الموازنة العامة)، إلى أنّ تحالف أوبك بلس وبناءً على مكانته على خارطة الإنتاج العالمي ،إستطاع أن يتخذ قرارات تخص ضبط مستويات الإنتاج؛ للتّأثير على المعروض النفطي ومن ثم الضغط على اتجاهات الأسعار نحو الإرتفاع .

الإشكالية الرئيسة:

بناءً على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للبحث على النحو الآتي:

ما هو أثر قرارات تحالف أوبك + "بلس" على أسعار البترول عالميا ؟

الإشكالية الفرعية:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

-ما هو البترول، وكيف يتم تسعيره ؟

- ما هو تحالف أوبك+ بلس ؟

- ماهي أهم قرارات تحالف أوبك+ بلس، و ما أثرها على أسعار البترول ؟

فرضيات الدراسة:

كإجابة مبدئية على هذه التساؤلات الفرعية؛ إعتمدنا على الفرضيات التالية:

- البترول هو عبارة عن مادة سائلة تتركب من عدة عناصر كيمائية، و تتركز في باطن الأرض، ويعتبر أيضا منتوج أو سلعة كباقي السلع يباع ويشترى في أسواق دولية مخصصة له، غير أنّ ما يميزه عن باقي المنتجات؛ هو أنه منتوج إستراتيجي ؛

- تحالف أوبك+ بلس هو تحالف اقتصادي يضم 23 دولة مصدرة للبترول، تمّ تأسيسه في ديسمبر 2016 بهدف ضمان إستقرار أسعار البترول في الأسواق الدولية ؛

- تعتبر قرارات تخفيض الإنتاج التي أقرّها تحالف أوبك+ بلس في أكثر من مرة؛ من أهم القرارات التي أثّرت على إتجاهات أسعار البترول تصاعديا.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الحدود الزمنية للدراسة: تم تركيز الدراسة خلال الفترة من نشأة تحالف أوبك+ بلس إلى غاية بداية الربع الثاني من السنة الحالية 2023 .

أهمية الدراسة: تبع أهمية هذه الدراسة من أهمية وجود قدرة لدى الدول المنتجة للبترول على التأثير على اتجاهات أسعاره؛ و في مدى إستجابة أسعار البترول لقرارات الدول المنتجه له.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- -التعرف على تأثير قرارات تحالف أوبك+ بلس على أسعار البترول.

منهج الدراسة: قصد الإجابة على إشكالية الدراسة ،تمّ إستخدام المنهج التاريخي وذلك من خلال مسح تاريخي(التطور الزمني) لنشأة منظمة الأوبك، وبعدها نشأة تحالف أوبك بلس، وتمّ أيضا إستخدام المنهج الوصفي من خلال وصف ظاهرة محل الدراسة وهي ظاهرة أسعار البترول في الأسواق العالمية، وكذا المنهج التحليلي من خلال التعرف بالدراسة والتحليل على قرارات تحالف أوبك+ بلس و أثرها على أسعار البترول.

تقسيم الدراسة : تمّ معالجة إشكالية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية :

- المحور الأول : الإطار المفاهيمي لأسعار البترول ؛
- المحور الثاني : تحالف أوبك بلس، تعريفه، أهدافه، وظروف نشأته ومكانته في السوق البترولية العالمية ؛
- المحور الثالث قرارات تحالف أوبك "بلس"، وأثرها على أسعار البترول.

2. الإطار المفاهيمي لأسعار البترول

1.2 تعريف البترول: البترول أو النفط كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني "بيترا" والذي يعني صخر، وأليوم تعني الزيت، أي زيت الصخر، ويطلق عليه أيضا الزيت الخام، كما أنّ له اسما دارجا وهو "الذهب الأسود". وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال وتختلف ألوانه بين الأسود، الأخضر، البني والأصفر، يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية أو في باطنها، ويتكون من خليط معقّد من الهيدروكربونات ويختلف مظهره وتركيبه ونقاوته بإختلاف مكان استخراجه، وقد نشأ خلال العصور الجيولوجية القديمة في الغابات

والعضيات البحرية والعوالق والنبتات المائية، التي تحوّلت مع مرور ملايين السنين إلى نفط تحت الضغط في الطبقات الأرضية ، ويحتوي على أكثر من 200 نوع من المواد الهيدروكربونية،و المواد العضوية المختلفة، (بن رمضان، 2014، صفحة 68.) ، ويختلف تكوينه من حقل إلى آخر، ويتم قياس كثافته بالدرجات وفقا لمعهد البترول الأمريكي (Havard, 2013, p. 21) الذي يصنّف النفط إلى الخام الثقيل عندما تكون درجة كثافته أقل من 22 درجة، والخام المتوسط عندما تكون درجة كثافته بين (Roberts, 2005, pp. 34-35) 22 و 31 درجة، بينما يكون النفط الخام خفيف عندما تكون درجة كثافته أكبر من 31

2.2 تعريف سعر البترول: هو القيمة النقدية التي تدفع مقابل برميل البترول (159 لتر)، والتي غالبا تكون مقوّمة بالدولار الأمريكي، وغالبا ما يقصد سعر خام برنت بحر الشمال عند الحديث عن سعر البترول .

يعد خام برنت من أشهر خامات النفط القياسية، ويستخدم في تسعير ثلثي إنتاج النفط في العالم، ويتكون من مزيج نفطي من 15 حقلا نفطيا مختلفة في منطقتي برنت ونينيان في بحر الشمال، ويتميز بأنّه من أنواع النفط الخفيف، ووزنه النوعي يبلغ0,835 درجة ،كما أنّ نسبة الكبريت فيه تكون منخفضة وتبلغ 0,37 % ، أمّا درجة كثافته، فهي حوالي 38,06

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

(القريشي، 2020، صفحة 53)، ويعتبر نفط الشرق الأوسط ذو ميزة كبيرة مقارنة بباقي النفوط الأخرى؛ نظرا لجودته العالية، وتكلفة إنتاجه المنخفضة، (Maurice, 2001, p. 30) مقارنة بتكلفة إنتاجه في مناطق أخرى، التي تفوقها أحيانا بأضعاف .

3.2 أنواع أسعار البترول:

(أحميمة و مايدة، 2021، صفحة 46) هنا أنواع مختلفة لأسعار البترول يمكن إجازتها فيما يلي

-**السعر المعلن(السعر الرسمي):** وهو السعر المعلن والمحدد من قبل الطرف العارض للسلعة النفطية في السوق. ومجسدا لقيمة النفط الخام بوحدة نقدية معلومة في زمن معلوم، وقد يكون الطرف العارض فردا أو شركة أو مؤسسة نفطية. تاريخيا فإن هذا السعر ظهر لأول مرّة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880 من طرف شركة"ستاندر داويل"، واستمر العمل به إلى غاية نهاية الخمسينات من القرن العشرين، وهي فترة إحتكار الشركات العالمية لإنتاج وإستغلال السلعة النفطية؛

-**السعر المتحقق:** هو عبارة عن سعر محقق لقاء التسهيلات أو حسومات متنوعة. يوافق علها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن، أو تسهيلات في شروط الدفع، والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا منه الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري. ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة أواخر الخمسينات ، وعملت به الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية؛

- **سعر الإشارة:** هو سعر متوسط بين السعر المعلن والمتحقق. ظهر هذا النوع في فترة الستينات؛ نتيجة عقد إتفاقيات نفطية جديدة، كإتفاقيات المشاركة بين العديد من الشركات الأجنبية النفطية المستقلة والشركات الاحتكارية للدول النفطية في الشرق الأوسط بصورة خاصة. هذا النوع أخذت به العديد من الدول النفطية، مثل ما تمّ بين الجزائر وفرنسا سنة 1965؛

- **سعر الكلفة الضريبية:** هو سعر معادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضافا إليه قيمة ضريبة الدخل والربح، إذ أن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على برميل من النفط الخام، وهو في الوقت نفسه يمثّل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق، فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة؛

- **السعر الفوري(الآني):** هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر مجسّد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة التي تتم فيها عملية التبادل بين الأطراف العارضة والمشترية بصورة آنية؛

- **السعر العادل:** تقوم فكرة السعر العادل للنفط على ضمان دخل مستقر للدول النفطية على المدى القصير وقابل للإستمرار على المدى الطويل ، كما أنّه يضمن للدول المستهلكة توفر الإمدادات بأسعار مستقرة.

4.2 العوامل المؤثرة على أسعار البترول:

(Muradov, Hasanli, & Other, 2019) هناك العديد من العوامل التي تؤثر على أسعار البترول، ومن أبرزها

- **عوامل اقتصادية:** وتشمل

- معدل نمو الناتج الإجمالي العالمي،

- نمو اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والهند (يعتبر نمو الطلب على الطاقة في الصين والهند عامل مهم في تشكيل أسعار البترول)؛

- حجم الإنتاج العالمي من البترول في العالم (المعروض النفطي)؛

- مستويات الاحتياطات والمخزونات؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- مصادر الطاقة البديلة وأسعارها؛
- تقلب سعر العملة (الدولار)؛
- التقدم العلمي والتكنولوجي .

- **عوامل مناخية وطبيعية:** وتشمل الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات والأعاصير؛ وهي عوامل كلها تؤثّر في حجم الإنتاج، ومن ثم في حجم الإمدادات إلى الأسواق.

- **عوامل سياسية:** مثل الحروب والنزاعات والإضطرابات؛ خاصة تلك التي تكون قرب مناطق الإنتاج أو معابر طرق ناقلات البترول.

5.2 تداعيات تراجع أسعار البترول على الدول المصدرة له:

تواجه الدول البترولية مجموعة من التداعيات جرّاء تراجع أسعار البترول، ومن أبرز هذه التداعيات مايلي: (الحجي، 2020)

- **إنخفاض الإيرادات:** مع انخفاض أسعار النفط تلجأ الدول النفطية إلى خفض الإنتاج، فتنخفض الإيرادات بشكل كبير. وإذا لم تغير الإنتاج أو زادته فإن ذلك يسهم في إبقاء الإيرادات أقل لفترة أ طول. ويؤدي انخفاض الإيرادات إلى تبني الحكومات لإجراءات تقشفية عديدة. وتشير البيانات والأخبار عن فترات انخفاض الأسعار الماضية إلى أنّ إيرادات بعض الدول انخفضت إلى درجة أنّها لم تتمكن من دفع رواتب الموظفين الحكوميين، مثلما حصل في بعض الدول النفطية على غرار ليبيا ؛

- **عجز الموازنات العامة:** عانت غالبية الدول النفطية من عجز في موازناتها في كل مرة انخفضت فيها أسعار النفط. و حتى الدول الغنية التي لا تعتمد على النفط كمصدر أساسي للدخل عانت من عجز في ميزانياتها، مثل بريطانيا والنرويج. وهذا ما نراه الآن في الدول النفطية كافة. ولعجز الموازنات انعكاسات عدة تتعلق بالاقتراض وأسعار الفائدة والتصنيف الائتماني؛

- **تخفيض الموازنات والاستثمارات وإلغاء مشاريع تنموية:** تشير البيانات التاريخية إلى أن كل الدول النفطية قامت بتقليص موازناتها وترشيد الإنفاق مع انخفاض أسعار النفط. كما خفّضت موازنات بعض المشاريع، وألغت البعض الآخر. وتشير البيانات إلى أن بعض الدول النفطية خفّضت موازنتها مرات عدة في نفس العام مع استمرار الأسعار المنخفضة، الأمر الذي أثّر سلباً في قطاع التعليم والصحة. كما تم تأجيل أو إلغاء العديد من المشاريع التنموية التي تتعلق بالطرق والمواصلات والبنية التحتية، بما في ذلك المصافي ومصانع البتروكيماويات، كما انخفض الإنفاق العسكري. كما قامت بعض الدول بتخفيض تمثيلها الدبلوماسي والقنصلي حول العالم لتخفيض الإنفاق؛

- **زيادة الديون الحكومية:** أدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض الإيرادات الحكومية، ما أدى بدوره إلى قيام الحكومات بالاستدانة من مصادر محلية وخارجية. وقد ظهرت المشكلة بشكل أكبر في الدول النفطية الفقيرة التي لها ديون كبيرة، حيث إنها لم تستطع أن تردّ هذه الديون أو تدفع حتى فوائدها. وتشير البيانات إلى قيام عدد من الدول بإعادة جدولة ديونها، بينما قامت دول أخرى بالاستدانة من الأسواق المحلية والعالمية ؛

- **زيادة عجز ميزان المدفوعات:** ميزان المدفوعات هو الميزان الذي يستخدم لقياس التجارة الخارجية. وتعاني الدولة من عجز في ميزان المدفوعات إذا تجاوزت قيمة الواردات قيمة الصادرات. وبما أن غالبية الدول النفطية تعتمد على النفط في صادراتها وتستورد أغلب ما تحتاجه، فإن انخفاض أسعار النفط سيؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات وحصول عجز في ميزان المدفوعات، أو زيادة العجز إذا كان العجز موجوداً أصلاً. وتشير البيانات التاريخية إلى أن كل الدول النفطية عانت من عجز في ميزان المدفوعات مع

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

انخفاض أسعار النفط، وأن الأسعار المنخفضة أسهمت في زيادة العجز في الدول التي كانت تعاني من عجز قبل انخفاض الأسعار؛

-**انخفاض معدلات النمو الاقتصادي**: أدى انخفاض أسعار النفط في كل فترات انخفاض الأسعار إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول النفطية. وتشير بيانات الدول المصدرة للنفط إلى أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي فيها، حيث إن ارتفاع أسعار النفط يزيد النمو الاقتصادي، في الوقت الذي يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض النمو الاقتصادي. وتشير البيانات إلى أن انخفاض أسعار النفط أسهم في بعض الفترات في إيجاد حالات من الركود الاقتصادي، حيث أصبحت معدلات النمو الاقتصادي سالبة.

- **تخفيض قيمة العملات المحلية**: مع انخفاض أسعار النفط وتدهور الإيرادات وتباطؤ النمو الاقتصادي، وجدت الدول النفطية نفسها مضطرة إلى تخفيض قيمة عملاتها أو الدفاع عنها لبقاء سعرها ثابتاً مقابل الدولار إذا كانت مرتبطة به؛

- **الاحتجاجات في الدول النفطية الفقيرة**: تشير البيانات التاريخية إلى أنه على عكس ما يعتقد الناس، فإن القلاقل السياسية الكبرى، التي تؤدي إلى ثورات أو تغيير حكومي، كانت دائماً مرتبطة بأسعار النفط المرتفعة وليس المنخفضة. إلا أنه عادة ما يصاحب انخفاض أسعار النفط احتجاجات شعبية بسبب إجراءات التقشف الحكومية، التي تتضمن غالباً تخفيض إعانات السلع الأساسية وزيادة الضرائب. وعادة ما تتفاقم هذه الاحتجاجات إذا زادت معدلات البطالة والتضخم في الوقت نفسه. وقد شهد العديد من الدول النفطية احتجاجات واسعة أثناء فترات انخفاض أسعار النفط، إلا أن الملاحظ أن أغلب هذه الاحتجاجات كان في الدول النفطية الفقيرة، بخاصة عندما لم تستطع الحكومة دفع أجور موظفيها.

3. تحالف أوبك بلس، تعريفه، أهدافه، وظروف نشأته ومكانته في السوق البترولية العالمية

1.3 تعريف تحالف أوبك بلس:

قبل تقديم تعريف لتحالف أوبك "بلس" ، يجدر بنا أولا تقديم نبذة مختصرة عن ماهية الأوبك.

- **منظمة الأوبك** هي منظمة الدول المصدرة للبترول، تأسّست سنة 1960 في بغداد(العراق) من قبل خمسة دول وهي إيران والعراق والكويت والسعودية وفنزويلا، و انظمت إلى عضويتها فيما بعد كل من قطر سنة 1961،اندونيسا سنة1962،ليبيا سنة1962، الإمارات سنة 1967،الجزائر سنة 1969 ،نيجيريا سنة 1971 ، الإكوادور سنة 1973 ، الغابون سنة 1975 ، أنغولا سنة 2007، غينيا الاستوائية سنة 2017، الكونغو سنة 2018 ، . ويقع مقرها في فيينا. ظهرت كرد فعل اتجاه الشركات النفطية الكبرى التي قامت بتخفيض أسعار البترول في أكثر من مناسبة دون الأخذ بعين الإعتبار مصالح الدول المنتجة له، و بمرور الزمن انسحبت بعض الدول من المنظمة ، ويتعلق الأمر بكل من دولة قطر التي انسحبت في جانفي 2019 ، و اندونيسيا التي علقت عضويتها في جانفي 2009 ، ثم أعادت تفعيلها مرة أخرى في جانفي 2016، لكنها أعادت تجميد عضويتها بدءً من نوفمبر 2016 ، و الإكوادور التي علقت عضويتها في 1992 ثم أعادت تفعيلها مرة أخرى في أكتوبر 2007، لكنها قررت سحب عضويتها بدءً من جانفي 2020، (opec, 2023)ما يعني أنّ منظمة الأوبك تضم حاليا 13 عضو فقط.

ويعد ميلاد هذه المنظمة تحدّيا غير مسبوق لمجموعة من دول العالم النامي في مواجهة الاتجاهات الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات والدول الصناعية التي أنشأتها، خاصة أنّ إجتماع هذه الدول في كيان واحد قد شكّل قوة نفطية كبيرة قدّر مجموع صادراتها من النفط الخام عند تأسيسها حوالي 90 % من الصادرات العالمية (حيدر، 2021، صفحة 164)

وتهدف منظمة الأوبك إلى : (بن عبد العزيز، 2018)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

-التنسيق بين الدول الأعضاء فيما يخص السياسات البترولية وتقرير ما يحقق ويحفظ مصالحها الفردية والجماعية؛

- إيجاد السبل والوسائل التي تضمن إستقرار الأسعار في أسواق البترول العالمية للتغلب على التقلبات الضارة؛

- إحترام مصالح الدول المنتجة وضمان حصولها على دخل مضطرد، ومراعاة إمداد الدول المستهلكة بإنتظام، وضمان عائد منصف للمستثمرين في مجال البترول؛

- المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء؛ على أن تستوفي هذه الدول الإلتزامات المترتبة عليها وفق النظام الأساسي؛

- تحقيق إستقرار أسعار النفط الخام المصدّر للأسواق العالمية.

- **تحالف أوبك "بلس"** هو تحالف اقتصادي بين مجموعة من الدول المصدرة للبترول، يضم 23 دولة مصدرة للبترول منها 13 دولة عضو في منظمة الأوبك و 10 دول من خارج منظمة الأوبك، ويضمن نصف الإنتاج العالمي من النفط، فضلا عن الإحتياطات الهائلة التي يمتلكها، تأسّس في ديسمبر 2016 بفيينا .

2.3 أهداف تحالف أوبك بلس:

يسعى تحالف أوبك "بلس" إلى تحقيق الأهداف التالية:

-التصدي لإنهيار أسعار البترول؛

- الحفاظ على إستقرار أسعار البترول؛

- حماية مصالح الدول الأعضاء (مع مراعاة ظروف الاقتصاد العالمي، ومصالح الدول المستهلكة)؛

- التحكم في حجم المعروض النفطي، بما يضمن عدم إغراق الأسواق بالنفط الخام(الدول المنتجة ملزمة بإحترام نظام حصص الانتاج المتفق عليه في إطار التحالف)؛

- التحوط من المخاطر التي قد تعترض أسواق البترول؛

- حماية أهم مصادر إيرادات الدول البترولية.

الجدول التالي يوضّح أعضاء تحالف أوبك بلس (دول منظمة الأوبك، ودول من خارج منظمة الأوبك)

الجدول رقم01: أعضاء تحالف أوبك "بلس" - موقوف إلى غاية جوان 2023

دول تحالف أوبك بلس			
دول منظّمة الأوبك وتاريخ إنظمامها إلى الأوبك			دول خارج منظّمة الأوبك
الدولة	تاريخ الانظمام	ملاحظة	
إيران	10 سبتمبر 1960	عضو مؤسس	روسيا
العراق	10 سبتمبر 1960	عضو مؤسس	أذربيجان

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الكويت	10 سبتمبر 1960	عضو مؤسس	البحرين
السعودية	10 سبتمبر 1960	عضو مؤسس	المكسيك
فنزويلا	10 سبتمبر 1960	عضو مؤسس	كازاخستان
ليبيا	1962	/	ماليزيا
الإمارات	1967	/	عمان
الجزائر	1969	/	بروناي
نيجيريا	1971	/	السودان
الغابون	1975	انسحبت في 1995 وعادت في 2016	جنوب السودان
أنغولا	2007	/	
غينيا الإستوائية	2017	/	
الكونغو	2018	/	

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الموقع الرسمي لمنظمة الأوبك و منصة وحدة أبحاث الطاقة

https//www.opec.org/opec-web/en/about us/25.htm

https//attaqa.net

3.3 ظروف تأسيس تحالف أوبك بلس:

بعدما تهاوت أسعار النفط (خام برنت) خلال النصف الثاني من سنة 2014 إلى مستويات مقلقة بالنسبة للدول النفطية، وتسجيلها متوسط سنوي (2014) عند 99 دولار للبرميل، ومتوسط سنوي (2015) عند 52.4 دولار للبرميل. واصلت الأسعار مع مطلع العام 2016 التراجع بصورة لم تكن ضمن توقعات أكثر المتشائمين بمستقبل الأسواق البترولية(من حيث سرعة التراجع)، حين تهاوت إلى 30 دولار للبرميل في جانفي 2016 ؛ في أدنى مستوى لها منذ عقد من الزمن، حيث فقد سعر البرميل 71,69 % من قيمته بين جويلية 2014 و جانفي 2016، إذ تراجعت الأسعار (المتوسط الشهري) من 106 دولار للبرميل (جويلية2014) إلى 30 دولار للبرميل (جانفي 2016)، في إشارة بأن المنحى التنازلي للأسعار في إستمرار، وأن الأسوء قادم لأسواق البترول مالم تتدخل الدول المنتجة لضبط مستويات العرض.

هذا التراجع في الأسعار كان نتيجة حتمية لوضعية السوق البترولية التي شهدت خلال الفترة 2014-2016 مستويات إنتاج قياسية من طرف أكبر الدول المنتجة كروسيا والسعودية، التي فاق إنتاج كل منهما 10 ملايين برميل في اليوم، فضلا عن عودة الإنتاج الإيراني إلى الأسواق بعد رفع العقوبات عنها، ناهيك عن زيادة بعض الدول الأخرى إنتاجها؛ وهو ما أفرز تراكم في فائض المعروض البترولي، إضافة إلى تكوّن مخزونات كبيرة لدى العديد من الدول بسبب الإنتاج الزائد والأسعار المنخفضة.

فخلال العام 2014 بلغ الإنتاج العالمي من البترول 92,6 مليون برميل في اليوم منها 30,5 مليون ب/ي إنتاج من الأوبك و62,1 مليون ب/ي إنتاج من خارج أوبك. وبلغ خلال العام 2015 بلغ ما مقداره 95,5 مليون برميل في اليوم منها 31,7 مليون ب/ي إنتاج من الأوبك، و63,8 مليون ب/ي إنتاج من خارج أوبك. وخلال العام 2016 بلغ ما مقداره 95,8 مليون برميل في اليوم منها 32,64 مليون ب/ي إنتاج من الأوبك، و63,1 مليون ب/ي إنتاج من خارج أوبك، بينما بلغ الطلب العالمي على البترول خلال السنوات نفسها 92 مليون برميل في اليوم و 94 مليون ب/ي و 95,4مليون ب/ي على التوالي وهذا يعني وجود تراكم في الفوائض البترولية المعروضة بـ2,5 مليون ب/ي، الأمر الذي أدى إلى تراجع الأسعار. (OPEC, 2017)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

بين عامي 2014 و 2016 كان ما يقارب من تريليون دولار من الاستثمارات إمّا مجمّدة أو تمّ إلغاؤها، وانخفض الانفاق على الاستكشاف و الإنتاج بنسبة هائلة بلغت 27 % في سنة 2015 و 2016، وتقدّمت العديد من الشركات العاملة في مجال البترول بطلب الإفلاس، ولم تكن دول منظمة الأوبك في منأى عن تداعيات تراجع الأسعار، حيث تأثّرت إيراداتها بشكل كبير إذ فقدت

عائدات في حدود 1 تريليون دولار (Griffin, Quinn, & other, 2020, pp. 159-160)

الجدول التالي يوضّح وضعية الأسواق البترولية قبل إنشاء تحالف "أوبك بلس"، و دخول قراراته حيز التنفيذ.

الجدول رقم02: وضعية الأسواق البترولية (العرض والطلب، والأسعار) خلال الفترة 2014-2016

السنة	عرض البترول مليون ب/ي		الطلب على البترول - مليون ب/ي	المتوسط السنوي لسعر البرميل - دولار/ب
	إنتاج الأوبك	إنتاج من خارج الأوبك		
2014	30,5	62,1	92	99
	92,6			
2015	31,7	63,8	94	52,4
	95,5			
2016	32,6	63,1	95,4	43,7
	95,8			

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على –

- Opec Annual report. 2017, p 24 -https//www.opec.org

أمام هذا الوضع ظهرت دعوات من جانب بعض الدول المنتجة للبترول إلى ضرورة الإسراع إلى عقد لقاءات تفضي إلى خفض الإنتاج لإمتصاص الفوائض البترولية المطروحة في الأسواق بما يضمن إعادة توازنها(الأسواق)، الأمر الذي يمكن أن ينعكس إيجابا على إستقرار الأسعار في مستويات مقبولة، تخدم مصالح الدول المنتجة.

في شهر فيفري من العام 2016 ،في العاصمة القطرية الدوحة جاءت مبادرة تثبيت مستويات الإنتاج بتوافق مبدئي تمّ بين روسيا والسعودية(أكبر منتجين في العالم) لمنع إغراق الأسواق بمزيد من البترول، وتبلور المقترح في ربيع العام حين حضر المنتجون (من خارج الأوبك) إلى إجتماع الدوحة في أواخر شهر أفريل؛ لإبرام إتّفاف نهائي للتثبيت، غير أنّ المواجهة بين السعودية وإيران (كلاهما منتج كبير داخل الأوبك) أفشلت الإجتماع و أجهضت المبادرة؛ فقد أصرّت السعودية على أن يشارك كل المنتجين الكبار دون إستثناء في تثبيت مستويات الإنتاج، لكن إيران رفضت ذلك وقالت انّ من حقها زيادة إنتاجها للوصول إلى مستويات ما قبل العقوبات الغربية. وبذلك تعذّر تحقيق التوافق (هيكل، 2016) .

وبعد شد وجذب إستطاعت الجزائر(بفضل دبلوماسيتها الخارجية المعهودة في حل بعض القضايا العالقة)؛ تقريب وجهات النظر بين كل من السعودية و إيران، وحثّهما على ضرورة الإلتفاف حول مصلحة دول الأوبك، والإتفاق على خفض الإنتاج ، لأن المزيد من التراجع في الأسعار سيضر الجميع دون إستثناء، خاصة عندما تصل الأسعار إلى مستوى دون تكلفة الإنتاج.

في 28و29 سبتمبر 2016 احتضنت الجزائر لقاءً تاريخيا (الاجتماع غير العادي الـ170)، جمعت الطرفين الإيراني والسعودي لأول مرة على طاولة واحدة، و أثمرت جهود الوساطة الجزائرية إلى قبول الطرفين سحب المعروض الزائد لأجل زيادة الأسعار، وأعلنت منظمة الأوبك خفض إنتاجها ما بين 32,5 و33 مليون برميل في اليوم، في إتفاق وصف بالتاريخي، لتأكد

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

بعدها روسيا (أكبر منتج خارج الأوبك) تجميد إنتاجها في مستويات شهر سبتمبر لذات السنة 2016، كما وضع هذا الإتفاق حجر الأساس لإتفاق التعاون لاحقا بين منظمة الأوبك والمصدرين للنفط من خارجها في ديسمبر من السنة نفسها2016 DOC

(سني و رامي، 2022، صفحة 49)، وبهذا يكون قد ظهر تحالف اقتصادي بين منظمة الأوبك ودول مصدرة للبترول من خارج الأوبك، يعرف بتحالف أوبك بلس +"، لتتوالى بعدها إجتماعاته المحورية، والتي سيكون لها بالغ الأثر على اتجاهات أسعار البترول.

4.3 مكانة تحالف أوبك "بلس" على خارطة السوق العالمية للبترول:

يستحوذ تحالف أوبك "بلس" على حصة كبيرة في السوق البترولية؛ فمنذ سريان قراراته ودخولها حيز التنفيذ في جانفي 2017 إلى غاية نهاية سنة 2022 لم ينزل إنتاجه عن 93 مليون برميل في اليوم ،كما لم يتجاوز 100 مليون ب/ي، وهو بذلك يضمن تغطية الطلب العالمي على البترول الذي تراوح خلال الفترة نفسها ما بين 90 مليون برميل في اليوم و 99 مليون ب/ي، وبذلك فهو يساهم بنسبة بالغة الأهمية من الإنتاج العالمي للبترول، فضلا عن حجم الإحتياطات الكبيرة التي يستحوذ عليها، وهو ما مكّن هذا التحالف الاقتصادي من التربّع على عرش السوق البترولية .

الجدول رقم03 : حجم إنتاج دول تحالف أوبك "بلس" خلال الفترة 2017 - 2022 (الوحدة مليون ب/ي)

السنة	عرض البترول		الطلب على البترول
	إنتاج الأوبك	إنتاج من خارج الأوبك	
2017	31,5	64,6	97,4
	96,1		
2018	31,35	66 ,68	99,07
	100,01		
2019	29,36	70,76	100,10
	100,13		
2020	25,65	68,02	90,97
	93,67		
2021	26,32	68,73	96,65
	95,05		
2022	34,11	65,87	99,82
	93,99		

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على

Opec Annual report. 2021, p 33 -https//www.opec.org https//attaqa.net 2023/01/03/

4. قرارات تحالف أوبك "بلس"، وأثرها على أسعار البترول

يلعب تحالف أوبك "بلس" دورا كبير في الحد من تراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية، خاصة عندما تبلغ هذه الأخيرة مستويات تضر بمصالح الدول المنتجة والمصدرة؛ وذلك من خلال قدرته على ضبط مستوى الإنتاج ومن ثم التّأثير على الأسعار.

فمنذ إنشاء تحالف أوبك "بلس" وبداية سريان قراراه إلى غاية بداية الربع الثاني من السنةالحالية2023؛إتّخذ التحالف في إطار إجتماعاته ولقاءاته الدورية، وحتى الإستثنائية عدّة إجراءات وقرارات، يصب أغلبها في خفض الإنتاج؛ وهو ما أثّر على إتجاهات الأسعار في الأسواق الدولية، وجعلها تسجّل مستويات متباينة. ويمكن إجازة هذه القرارات، وأثرها على أسعار البترول (متوسط الشهر لخام برنت) على النحو التالي:

1.4 قرار تخفيض الإنتاج بواقع 1,8 مليون برميل في اليوم(ديسمبر كانون الأول 2016)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

بعد إجتماعات فيفري وأفريل 2016 في العاصمة القطرية الدوحة، والإجتماع التاريخي في لجزائر في سبتمبر 2016، وبعدها إجتماع فيينا نوفمبر من السنة نفسها، والذي قررت خلاله منظمة الأوبك خفض الإنتاج بواقع 1,2 مليون ب/ي إعتبارا من 01 جانفي 2017 لأول مرة منذ 2001؛ كانت أسواق البترول على موعد تاريخي في ديسمبر 2016؛ في الاجتماع الـ171 لمنظمة الأوبك بفيينا، بإعلان قيام تحالف أوبك "بلس"، والإتفاق على تنفيذ خفض إنتاج إجمالي للتحالف بنحو 1,8 مليون ب/ي، حيث تلتزم الدول المصدرة للبترول من خارج الأوبك بخفض 558 ألف ب/ي (إتمام حجم التخفيض) إعتبارا من 01 جانفي 2017 لمدة 06 أشهر قابلة للتمديد.(Griffin, Quinn, & other, 2020, p. 168)

على وقع هذا الإتفاق ارتفعت أسعار خام برنت بأكثر من 8 دولارات، حيث قفزت من 45 دولار للبرميل (نوفمبر2016) إلى 53,6 دولار/، في الشهر الموالي. ومع بداية سريان الإتفاق مطلع جانفي 2017؛ واصلت الأسعار ارتفاعها لكن بشكل بطيء، حيث لم تتجاوز 57 دولار/ب خلال الـ 10 أشهر الأولى من عمر الإتفاق، ولكون أنّ الأسعار إنقلبت في اتجاهها من مسارها التنازلي(انظر الجدول رقم 05)، الى مسار تصاعدي؛ فإنّ ذلك يعني أنّ الأسعار تأثّرت إيجابا (أي استجابة) لقرارات تحالف أوبك "بلس" .

2.4 قرار تمديد تخفيض الإنتاج بواقع 1,8 مليون برميل في اليوم(نوفمبر2017)

بعدما لاحظت منظمة الأوبك بأن أسعار الخام لم تصل إلى المستويات المرجوة؛ إذ لم تتجاوز عتبة الـ60 دولار للبرميل؛ سارعت إلى دعوة حلفاءها من الدول المصدرة للبترول في إجتماعها في فيينا في 30 نوفمبر 2017، لبحث سبل تعزيز وتمديد إتفاق تخفيض الإنتاج. حيث اتفقت دول تحالف أوبك "بلس" على تمديد خفض الإنتاج (1,8 مليون ب/ي) لمدة تسعة أشهر إضافية إلى غاية 31 ديسمبر 2018 ،بعدما كان من المنتظر إنتهاء آجال الإتفاق السابق في 31 مارس 2018؛ وذلك من أجل الحفاظ على المكاسب التي حققها مؤشر خام برنت، والتقليل من الوفرة التي تشهدها الأسواق العالمية للبترول، وتمّ الإتفاق أيضا على تسقيف إنتاج ليبيا ونيجيريا عند مستويات 2017 وإستثنائهما من التخفيضات نظرا لإضطراب إنتاجهما و إنخفاضه؛ كما حثّت روسيا(منتج رئيسي للبترول وفاعل محوري في تحالف أوبك بلس) على أن يكون هذا الإتفاق قابل للمناقشة والتعديل قبل إنتهاء الموعد المتفق عليه؛ في حال تعرّضت السوق البترولية العالمية إلى عجز في المعروض النفطي يساهم في إرتفاع حاد للأسعار عن السعر المستهدف؛ لتفادي زيادة إنتاج النفط الصخري الأمريكي (قصري و كرمة، 2019، الصفحات 66-67)

على وقع هذا الإتفاق سجّلت العقود الآجلة لخام برنت سعرا لم تبلغه منذ أكثر من ثلاث سنوات ونصف السنة، إذ تجاوز سعر الـ70 دولار/ب، خلال الأشهر من أفريل إلى نهاية سبتمبر من العام 2018 ، ولامست سعر 81 دولار/ب في أكتوبر من السنة نفسها، لأول مرّة منذ أكتوبر 2014 (رغم قرار تحالف أوبك "بلس" رفع الانتاج في جوان 2018)؛ وبذلك إرتفع المتوسط السنوي لخام برنت إلى 70,9 دولار/ب خلال العام 2018، بفارق يزيد عن 16,7 دولار/ب، عن المتوسط السنوي المسجّل خلال السنة السابقة 2017 (54,2دولار/ب) .

تجدر الإشارة أنّه قبل إنتهاء آجال إتفاق فيينا الموقّع في 30 نوفمبر 2017؛ قرّر تحالف أوبك بلس في إجتماعه في **جوان 2018 رفع الإنتاج بما يعادل 1 مليون برميل في اليوم**، 700 ألف ب/ي تلتزم به دول منظمة الأوبك، و 300 ألف ب/ي تلتزم به الدول الحليفة من خارج الأوبك، على أن تستثنى ليبيا ونيجيريا من قرارات هذا الإجتماع على غرار الإتفاق السابق (قصري و كرمة، 2019، صفحة 69)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

على الرغم من قرار التعديل ، الذي أفضى إلى زيادة المعروض البترولي؛ إلاّ أنّ الأسعار بقيت محافظة على مستواها في حدود الـ70 دولار/ب خلال الأشهر الأربعة التي تلت هذا الإتفاق، إلى أن تراجعت قليلا إلى 64,7 دولار/ب، و 57 دولار/ب خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2018 على التوالي . ما يعني أنّ أسعار البترول تأثّرت إيجابا بقرار تحالف أوبك بلس تمديد خفض الإنتاج بواقع 1,8 مليون ب/ي إلى نهاية ديسمبر 2018 .

3.4 قرار تخفيض الإنتاج بواقع 1,2 مليون برميل في اليوم(ديسمبرر2018)

خلال الإجتماع الـ175 لمنظمة الأوبك المنعقد شهر ديسمبر 2018، وبناءً على الظروف السائدة في السوق قرّر تحالف أوبك بلس تعديل الإنتاج الإجمالي للتحالف بتخفيضه بمقدار 1,2 مليون ب/ي، بداية من جانفي 2019 لمدة ستة أشهر، حيث تلتزم دول منظمة الأوبك بتخفيض 800 ألف ب/ي من إنتاجها، في حين تلتزم الدول الحليفة من خارج الأوبك بتخفيض 400 ألف .. والملاحظ في هذا القرار أنّه؛ لا يعدو إلاّ أن يكون تصحيحا (Griffin, Quinn, & other, 2020, p. 174) ب/ي لوضعية المعروض النفطي الناتج عن **قرار جوان 2018 المتعلق بضخ 1 مليون ب/ي** في الأسواق، فضلا عن تجاوز بعض الدول المنتجة للبترول (خاصة تلك التي تمتلك قدرات كبيرة في الإنتاج) حصصها المتفق عليها برفع مستويات إنتاجها إلى سقف عال أثّر على توازن السوق. وهو ما يفسره عدم تفاعل الأسعار مع هذا التخفيض؛ حيث بقيت الأسعار تتأرجح ما بين الـ60 و الـ70 دولار/ب خلال فترة سريان الإتفاق.

4.4 قرار تمديد تخفيض الإنتاج بواقع 1,2 مليون برميل في اليوم(جويلية 2019)

دفع عدم إستجابة أسعار البترول للقرار سالف الذكر (خفض الإنتاج بمقدار 1,2 مليون ب/ي) وبقاء الأسعار دون المستوى المرغوب، دول تحالف أوبك "بلس" إلى عقد لقاء في جويلية 2019؛ تمخّض عنه تمديد قرار خفض الإنتاج لمدة تسعة أشهر (إلى غاية مارس 2020). ومع ذلك بقيت الأسعار عند مستويات الـ 60 دولار/ب إلى غاية نهاية سنة 2019، إذ سجّل المتوسط السنوي لسعر خام برنت 64,2 دولار/ب بإنخفاض قدره 6,7 دولار/ب، عن المتوسط السنوي المسجّل خلال السنة السابقة 2018 والمقدّر بـ70,9 دولار/ب. ما يعني أسعار البترول و بعد مرور ستة أشهر من بداية سريان قرار التمديد؛ لم تتأثّر (لم تستجب) مرة أخرى لقرار تحالف أوبك "بلس" القاضي بتمديد خفض الإنتاج بمقدار 1,2 مليون ب/ي

5.4 قرار تخفيض الإنتاج بواقع 9,7 مليون برميل في اليوم(أفريل 2020) – قرار تاريخي -

بحلول شهر مارس 2020 كانت آجال سريان القرار السابق (تمديد خفض الإنتاج بمقدار 1,2 مليون ب/ي) على وشك الإنتهاء (نهاية مارس)، وكان الاقتصاد العالمي يشهد وضعا غير مسبوق، خاصة أسواق الطاقة التي كانت تترقب عن كثب الأخبار القادمة من الصين (أكبر دولة مستوردة للنفط)؛ بشأن التزايد المخيف لإصابات الأشخاص بفيروس كورونا كوفيد 19. بإعلان منظمة الصحة العالمية بأنّ فيروس كورونا كوفيد 19 أصبح جائحة عالمية، و ما تبعه من إجراءات الإغلاق التي سارعت الدول إلى إعتمادها للحد من إنتشار الوباء؛ دخل الاقتصاد العالمي مرحة الشلل، وتراجع الطلب العالمي على الطاقة عموما، والنفط خصوصا.

خلال الربع الأول من العام 2020 انخفض الطلب العالمي على البترول بشكل حاد بلغ 7,9 مليون برميل في اليوم ، مقارنة مع الربع السابق، ليصل إلى نحو 92,9 مليون ب/ي، وانخفض طلب الدول الصناعية بنحو 2,8 مليون ب/ي، ليصل إلى 45,5 مليون ب/ي، بينما تهاوى طلب الدول النامية بنحو 5,1 مليون ب/ي ، ليصل إلى 47,4 مليون ب/ي (قعيد، 2022، صفحة 142) .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

شهد شهر مارس 2020 مفاوضات عديدة لدول تحالف أوبك "بلس"، لكنها سرعان ما كانت تفشل أمام إصرار السعودية على زيادة خفض الإنتاج، ورفض روسيا أيّ تعميق في هذا المجال، معتبرة أنه يجب ضم دول من خارج تحالف "أوبك بلس"، لأن أي تخفيض يضر بدول التحالف بينما يستفيد الآخرون. كان ذلك بمثابة الشعلة التي أوقدت حرب أسعار استمرت قرابة شهر بين كبار المنتجين، ما أغرق الأسواق بالنفط الرخيص الذي لم يجد مَن يشتريه مع توقف حركة السفر والتنقل حول العالم بسبب الحظر. ومع قيام معظم المنتجين برفع الإنتاج، كان نصيب أوبك هو الأعلى في 14 شهراً خلال أفريل (نيسان) 2020. وأدى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها منذ عقود خلال الشهر ذاته، حيث بلغ متوسطها في أبريل، 18.4 دولار للبرميل وهو أقل متوسط سعر منذ جوان (حزيران) 1999، كما أودى ذلك بالأسعار إلى انهيارها ودخولها النطاق السلبي لأول مرة في التاريخ بالنسبة إلى عقود النفط الأميركي(-40 دولار لبرميل)، ما أجبر المنتجين داخل وخارج أوبك على العودة إلى طاولة المفاوضات للخروج باتفاق جديد يراعي مستجدات الأسواق (درويش، 2020).

تحت وطأة تداعيات جائحة كورونا، وحرب الأسعار، التي أدّت إلى تهاوي أسعار البترول إلى مستويات تاريخية؛ تغيّر موقف، كل من السعودية داخل منظمة الأوبك، وروسيا من خارجها (وهما محور أيّ إتفاق)؛ لتقودا تحالف أوبك بلس في أفريل 2020 إلى اتخاذ قرارا تاريخي، بخفض قياسي للإنتاج بواقع 9,7 مليون برميل في اليوم لفترة أولية خلال شهري ماي وجوان، على أن يتم تقليص (تعديل التخفيض) الإنتاج إلى 7,7 مليون ب/ي لمدة ستة أشهر، بدءً من جويلية إلى غاية نهاية السنة(2020)، ثم يتبعه تعديل آخر يتم من خلاله تقليص (تعديل التخفيض) الإنتاج بـ 5,8 مليون ب/ي، لمدة 16 شهر بداية من جانفي 2016 إلى غاية نهاية شهر أفريل 2020 (Griffin, Quinn, & other, 2020, p. 203).

ساهم هذا الإتفاق التاريخي بتصحيح إتجاهات أسعار خام برنت ليقفز بأكثر من 21 دولار/ب خلال شهري ماي وأفريل، إذ سجّل سعر 28,8 دولار/ب، و40,1 دولار/ب على التوالي، لتحافظ الأسعار على نسقها التصاعدي (البطيء)، بوصولها عتبة الـ50 دولار/ب في نهاية العام(49,7 دولار/ب في ديسمبر)، حيث سجّلت متوسط سنوي في 2020 بلغ 41,7 دولار/ب؛ وهو ما يمكن إعتباره إستجابة إيجابية للأسعار لقرار التخفيض التاريخي للإنتاج، نظرا لظروف الاقتصاد العالمي الذي تأثّر بتداعيات جائحة كورونا، فضلا عن أنّ الأسعار لم تتراجع، ولم تنزل إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الإتفاق، وهو الأهم في مثل هذه الظروف(الركود الاقتصادي)،أمّا خلال السداسي الأول من السنة الموالية 2021 واصلت الأسعار ارتفاعها ،وبلوغها سعر 73 دولار/ب في شهر جوان 2021 لأول مرّة منذ أكثر من عامين. وبنسبة ارتفاع بلغت 37،72 % عن متوسط السعر الذي سجّل خلال الربع الأول 2020 قبل دخول الاتفاق حيز التنفيذ (ماي من السنة نفسها).

جدير بالإشارة أنّ **تحالف أوبك "بلس" في إجتماعه المنعقد في شهر جويلية** 2021 قرّر تمديد موعد نهاية سريان الإتفاق التاريخي الموقّع في أفريل 2020 ، إلى غاية نهاية 31 ديسمبر 2022 بدلا من نهاية أفريل 2022، على أن يتم زيادة الإنتاج تدريجيا بمقدار 400 ألف برميل في اليوم، على أساس شهري بدءً من شهر أوت 2021 . هذه الزيادة في الإنتاج؛ أكّد تحالف أوبك.(Opec, 2021) بلس" على إقرارها مرة أخرى، ومواصلة العمل بها، وذلك في **إجتماعه المنعقد شهر نوفمبر**2021. ثم في **إجتماعه في جانفي** 2022 ، وهو ما أعطى إشارة للأسواق بأنّ حجم الإمدادات ستكون محدودة، ولن تتجاوز الكمية المتفق عليها(400ألف ب/ي)؛ وهو ما دفع الأسعار إلى مواصلة مسارها التصاعدي، وتجاوزها حاجز الـ100 دولار للبرميل لأول مرة منذ 8 سنوات (منذ بداية الأزمة النفطية 2014)، إذ بلغت خلال الأشهر، مارس، أفريل، ماي، وجوان و جويلية،

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

من السنة 2022، سعر 118,8 دولار/ب،و104,4 دولار/ب،و113,1 دولار/ب، و123,6 دولار/ب، و112,6 دولار/ب على التوالي، في صورة تعكس مدى تجاوب الأسعار مع القرار التاريخي المتعلق بالتخفيضات القياسية للإنتاج .

6.4 قرار تخفيض الإنتاج بواقع 2 مليون برميل في اليوم(أكتوبر 2022)

بعدما إتّخذ تحالف أوبك "بلس" في شهر **سبتمبر 2022، قرار تخفيض الإنتاج بواقع 100 ألف برميل اليوم.** أعاد الإجتماع مرة أخرى في أكتوبر 2022 في فيينا، وقرّر خفض الإنتاج النفطي بواقع مليوني برميل يومياً، وهو ما يعادل 2% من الإنتاج الإجمالي العالمي، وستكون هذه المرة هي الأولى التي تخفض فيها أوبك بلس أهداف إنتاج النفط منذ أبريل عام 2020. وقد جاء في بيان تحالف الأوبك "بلس" بأن خفض الإنتاج سيدخل حيز التنفيذ بدءً من الشهر الموالي (نوفمبر 2022)، على أن يستمر الى غاية نهاية 2023 ، وهو ما اعتبره التحالف خطوة ضرورية لتحقيق الاستقرار في أسعار الطاقة العالمية. وقد لاقى هذا القرار تأييداً من شريحة واسعة من الدول المصدرة للبترول، فيما أثار إمتعاض الحكومات الغربية، لكونه يأتي في توقيت تعاني فيه هذه الحكومات من أزمة طاقة متضخمة، خلّفت آثارها على مختلف القطاعات بدولها. وبحسب أمير حسين زمانينيا ممثل إيران لدى أوبك، فإن خفض مليوني برميل يومياً سيتم قياسه بالتناسب المشترك بين الأعضاء؛ إذ سيتطلب ذلك في نهاية الأمر من ثمانية بلدان فقط الحد من الإنتاج الفعلي وتقديم تخفيض حقيقي بنحو 900 ألف برميل يومياً وفقًا لحسابات بلومبرج بناءً على أرقام إنتاج سبتمبر؛ فيما قدّر وزير الطاقة السعودي الأمير "عبد العزيز بن سلمان" أنّ الخفض الحقيقي في إنتاج النفط سيتراوح بين 1 مليون و1.1 مليون برميل يومياً، مع الأخذ في الاعتبار أنّ بعض الدول الأعضاء في تحالف "أوبك بلس" كانت تنتج أقل من حصتها المحدّدة . (الشريني، 2022).

بموجب هذا الاتفاق حدّدت حصص إنتاج النفط لدول تحالف أوبك "بلس" من نوفمبر2022 الى ديسمبر 2023، على النحو المبيّن في الجدول أدناه

الجدور رقم04: حصص إنتاج النفط لدول حالف أوبك "بلس" من نوفمبر2022 الى ديسمبر 2023

إنتاج تحالف أوبك بلس - الوحدة مليون ب/ي -			
إنتاج دول الأوبك		إنتاج دول خارج الأوبك	
السعودية	10,478	روسيا	10,478
العراق	4,431	المكسيك	1,753
الإمارات	3,019	كازاخستان	1,628
الكويت	2,676	عمان	0,841
نيجيريا	1,742	أذربيجان	0,684
أنغولا	1,455	ماليزيا	0,567
الجزائر	1,007	البحرين	0,196
الكونغو	0,31	جنوب السودان	0,124
الغابون	0,177	بروناي	0,097
غينيا الإستوائية	0,121	السودان	0,072
مجموع إنتاج دول الأوبك	25,416	مجموع إنتاج دول خارج الأوبك	16,44
مجموع إنتاج تحالف أوبك بلس 41,856			

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الموقع الرسمي لمنظمة الأوبك و منصة وحدة أبحاث الطاقة

https//www.opec.org/opec

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2022/12/04/ https//attaqa.net

على الرغم من الحجم الكبير الذي تمّ تخفيضه في هذا الإتفاق، إلاّ أنّ الأسعار لم تتفاعل مع ذلك بالشكل المرجو من قبل تحالف أوبك بلس، حيث بقيّت تتأرجح بين 91,10 دولار/ب في شهر نوفمبر(بداية سريان الإتفاق)،و 78 دولار/ب في شهر مارس 2023 (تراجع لم يسجّل منذ أكثر من سنة)؛ في صورة مقلقة، من أن يكون هذا التّراجع في الأسعار؛ بداية الإتجاه النزولي لها ، الأمر الذي أرغم دول التّحالف على حتمية الوصول إلى أرضية إتّفاق في أقرب الآجال لدعم الأسعار والحد من تراجعها .

7.4 قرار تخفيض الإنتاج بواقع 1,66 مليون برميل في اليوم(أفريل 2023)

على ضوء توقّع إنخفاض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من العام الحالي(2023)، ليصل إلى نحو 100,7 مليون ب/ي، حيث يتوقع إنخفاض الطلب من خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى حوالي 55,2 مليون ب/ي، كما يتوقّع إنخفاض طلب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى حوالي 45,5 مليون ب/ي (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2023، صفحة 25).

وعلى ضوء ما شهدته الأسعار من تراجع خلال الربع الأول من العام الحالي2023؛ حيث لم تتجاوز سقف الـ80 دولار للبرميل رغم سلسلة التخفيضات التي قام بها تحالف أوبك بلس، ووجود مخاوف من إمكانية حدوث أزمة مصرفية عالمية (بسبب عجز بعض البوك الأمريكية عن سداد ديونها وامكانية إنهيار بنك سيلكون فالي) ، وما يمكن أن يرافق ذلك من تراجع في الطلب على النفط ؛ أعلنت بعض دول تحالف أوبك بلس، في أفريل 2023 عن خفض طوعي للإنتاج بواقع 1,66 مليون ب/ي، إعتبارا من ماي حتى نهاية العام 2023، تضاف إلى مليوني ب/ي التي تمّ الإتفاق عليها خلال إجتماع أكتوبر 2022 . وهذه الدول هي السعودية وروسيا ويلتزم كلاهما بتخفيض 500 ألف ب/ي، والعراق ويلتزم بتخفيض 211 ألف ب/ي، و الإمارات وتلتزم بخفض 144 ألف ب/ي، والكويت ويلتزم بتخفيض 128 ألف ب/ي، وكازاخستان وتلتزم بخفض 78 ألف ب/ي، والجزائر تلتزم بتخفيض 48 ألف ب/ي، و. (Opec, 2023) و سلطنة عمان وتلتزم بتخفيض 40 ألف ب/ي، والغابون ويلتزم بتخفيض 8 آلاف ب/ي

على وقع هذا الإتفاق قفزت الأسعار بأكثر من 5 % ، وصعدت العقود الآجلة لخام برنت (تسليم جوان)إلى 84, دولار/ب.

لوضع قرارات تحالف أوبك "بلس" في ميزان أسعار البترول عالميا ، نستعرض في الجدول أدناه حركة أسعار (المتوسط الشهري) مزيج القياس العالمي "خام برنت"، منذ بداية سريان أوّل إتفاق للتحالف، أي من جانفي 2017 إلى غاية نهاية الربع الأول من سنة 2023 ، كما قمنا بإدراج السنة 2016 كسنة مقارنة؛ بإعتبارها السنة التي سبقت تأسيس تحالف أوبك بلس، والسنة التي تأثّرت فيها الأسعار بمفاوضات إنشائه.

الجدول رقم 05 : تطور متوسط الأسعار الشهرية للبترول "خام برنت" للفترة جانفي 2016 مارس2023

السنة/الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المتوسط السنوي
2016	30,8	32,5	38,5	41,5	46,8	48,3	45	45,9	46,7	49,7	45,1	53,6	43,7
2017	54,6	55,1	51,6	52,6	50,5	46,4	48,5	51,7	56,1	57,3	62,6	64,1	54,25
2018	69,1	65,2	65,9	71,6	76,9	74,2	74,3	72,6	78,8	81,1	64,7	57	70,9
2019	59,4	64	66,1	71,2	70,9	64	63,9	58,8	62,6	59,7	63,1	66,9	64,2
2020	63,4	55,5	31,7	18,8	28,8	40,1	43,3	44,8	40,6	40	42	49,7	41,7

بناءً على كل ما تقدم يمكن وضع جدول يوضّح التسلسل الزمني لقرارات تحالف أوبك بلس، منذ تأسيسه إلى غاية بداية الربع الثاني من سنة 2023؛ وأثر هذه القرارات على أسعار البترول "خام برنت" خلال فترات سريان تنفيذ هذه القرارات.

الجدول رقم 6 :التسلسل الزمني لقرارات تحالف أوبك "بلس"،و أثرها على أسعار البترول خلال كل فترة تعديل، من جانفي2017-أفريل2023

تاريخ اتّخاذ القرار	فحوى القرار	فترة سريان تنفيذ القرار	رقم الفترة	متوسط الأسعار خلال كل فترة –دولار/ب
ديسمبر 2016	خفض الإنتاج بواقع 1,8 مليون ب/ي لمدة 6 أشهر	01جانفي 2017 إلى 30 نوفمبر 2017	1	53,36
نوفمبر 2017	تمديد خفض الإنتاج إلى غاية 31 دجمبر2018	01ديسمبر 2017 إلى 30 جوان2018	2	69,57
جوان 2018	رفع الإنتاج بواقع 1 مليون ب/ي	01جويلية 2018 إلى 31 ديسمبر 2018	3	71,41
ديسمبر 2018	خفض الإنتاج بواقع 1,2	01جانفي 2019 إلى 30 جوان 2019	4	65,93
جويلية 2019	تمديد خفض الإنتاج لمدة 9 أشهر	جويلية 2019 إلى 30 أفريل 2020	5	54,44
أفريل 2020	خفض تاريخي للإنتاج إلى نهاية افريل 2022 بواقع 9,7 مليون ب/ي	01ماي 2020 إلى 30 سبتمبر 2022 شهدت الفترة 01اوت 2021 إلى 30 سبتمبر 2022 رفع الإنتاج)	6	73,2
جويلية 2021	تمديد خفض الإنتاج وزيادة 400 ألف ب/ي كل شهر			
سبتمبر 2021	تمديد رفع الإنتاج بواقع 400 ألف ب/ي			
نوفمبر 2021	تمديد رفع الإنتاج بواقع 400 ألف ب/ي			
جانفي 2022	تمديد رفع الإنتاج بواقع 400 ألف ب/ي			
جويلية 2022	رفع الإنتاج بواقع 648,ألف ب/ي			
سبتمبر 2022	خفض الإنتاج بواقع 100,ألف ب/ي	01اكتوبر 2022 إلى 30 أكتوبر 2022	7	93,1
أكتوبر 2022	خفض للإنتاج بواقع 2 مليون ب/ي	01 نوفمبر 2022 إلى 30 أفريل 2023	8	83,35
أفريل 2023	خفض طوعي للإنتاج بواقع 1,66 مليون ب/ي	01ماي 2023 إلى –	9	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مصادر مختلفة

لتوضيح اتجهات أسعار البترول خلال كل مراحل (فترات) التعديل، واعتمادا على مخرجات الجدول أعلاه(الجدول رقم06)، ارتئينا تقديم الشكل التالي

الشكل رقم01 : متوسط أسعار النفط خلال فترات تعديل الإنتاج

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

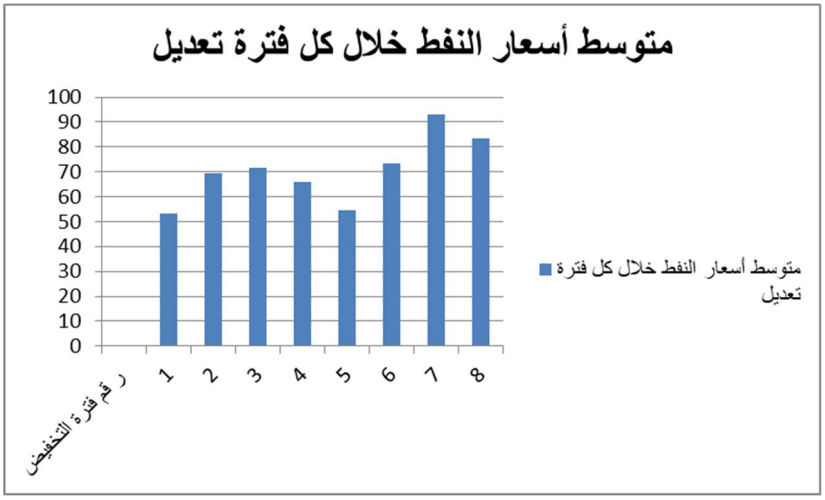

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 06

نلاحظ من الشكل أعلاه؛ أنّ أسعار البترول تفاوتت خلال فترات تعديل الإنتاج؛ فخلال فترة التخفيض الأولى(الفترة 1) سجّل متوسط الأسعار عند 53,36 دولار/ب، ما يعني أنّها ارتفعت، ولكن بشكل بطيء (قياسا لمتوسط أسعار 2016 التي بلغت 43,7 دولار/ب)، لكن ذلك لا يخفي حقيقة أنّ الأسعار إستجابة لقرار التخفيض لسببين؛ أولهما هو أنّ الأسعار توقّف مسارها التنازلي، وثانيهما هو أنّها كانت في حالة إرتفاع مطّرد منذ بداية مفاوضات إنشاء التحالف، أي بداية من الربع الثاني من سنة 2016، حيث تجاوزت مرحلة الإنهيار الذي حدث في الربع الأول من العام ذاته؛ الأمر الذي أخفى الفارق الكبير بين أسوء أداء للأسعار في الربع الأول من العام 2016 وأفضل أداء للأسعار خلال الربع الأخير من العام 2017. وخلال فترة التخفيض الثانية(الفترة 2) واصلت الأسعار مسارها التصاعدي لتسجّل متوسط سعر عند 69,57 دولار/ب، وهو ما يمكن إعتباره إستجابة فورية لقرار التحالف تمديد خفض 1,8 مليون ب/ي من الإنتاج ، بنسبة ارتفاع بلغت 30,37 % مقارنة بالفترة رقم (01) بفارق 16,21 دولار/ب، حيث قفزت الأسعار خلال هذه الفترة(2) إلى مستويات لم تسجّل منذ ما يقارب الأربع سنوات بوصولها حدود الـ80 دولار/ب. وخلال الفترة الثالثة ، وعلى الرغم من أنّها شهدت ضخ 1 مليون برميل/ي في الأسواق، إلاّ أنّ الأسعار ارتفعت قليلا عن متوسط أسعار الفترة السابقة (رقم2) ، لتسجّل متوسط 71,41 دولار/ب، في إشارة بأنّ تصحيح المعروض النفطي(بضخ 1 مليون برميل/ي في الأسواق)؛ لم يغني الأسواق عن حاجتها للنفط خلال هذه الفترة (رقم3) . أمّا بخصوص الفترة الرابعة والخامسة؛ انخفض خلالها متوسط الأسعار إلى 65,93 دولار/ب، و54,44 دولار/ب على التوالي، رغم قرار تحالف أوبك"بلس" بخفض 1,2 مليون ب/ي من الإنتاج، ثم تمديده، ما يعني أنّ الأسواق قدّ تكون وصلت درجة التشبّع بالنفط، إلى الحد الذي لم تتفاعل فيه؛ لا مع قرار إمتصاص 1,2 مليون ب/ي من المعروض النفطي، ولا مع قرارا تمديده. لكن ما ميّز الأسعار خلال فترة التخفيض الخامسة؛ هو أنّها شهدت أسوء أداء منذ أكثر من 20 عاما حين بلغت 18 دولار/ب شهر أفريل 2020 ، بسبب مخاوف الأزمة الصحية التي ضربت العالم، والتي أدّت إلى تراجع الطلب على النفط إلى مستوى قياسي خلال الربع الأول من العام 2020 . وخلال الفترة السادسة التي شهدت قرار تاريخي بتخفيض قياسي للإنتاج قدره 10 % من الإنتاج العالمي بواقع 9,7 مليون ب/ي ،ثم إعادة تمديده؛ فيمكن إعتبارها فترة ذهبية لأسعار البترول، حيث ارتفع متوسطها بنسبة 33,09 % ،بما يقارب الـ20 دولار/ب،مقارنة بمتوسط أسعار الفترة السابقة(الفترة 5)،إلى 73,2 دولار/ب ، على الرغم من الزيادة الشهرية للإنتاج بواقع 400 ألف ب/ي شهريا؛ وما يفسّر هذا الإرتفاع هو أنّه رغم البداية المحتشمة للأسعار التي لم ترتقي إلى المستوى المرجو خلال العام 2020، ويعزو ذلك إلى تداعيات جائحة كورونا، حيث كان

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الأهم خلال هذه الفترة (خلال 2020) هو عدم إنهيار الأسعار؛ قياسا للوضعية الحرجة التي مرّ بها الاقتصاد العالمي وخاصة اقتصاد الصين (أكبر مستهلك للنفط)، غير أنّها سرعان ما تعافت الأسعار خلال سنتي 2021 و 2022 بتعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كورونا، حيث سجّلت الأسعار مستويات ارتفاع قياسية، بلغت حدود 123,6 دولار /ب (جوان 2022)، في أفضل أداء منذ أشهر ما قبل الأزمة النفطية 2014. أمّا بخصوص الإرتفاع الكبير الذي سجّله متوسط سعر الفترة السادسة؛ فلا يمكن أن يعتّد به؛ لأن فترة التخفيض قصيرة إذ لم تتجاوز الشهر الواحد(أكتوبر2022)، إذ يمكن إعتبارها إمتداد للفترة السابقة(الفترة6)، وخلال الفترة الثامنة التي شهدت خفض كبير للإنتاج بواقع 2 مليون ب/، ما يمكن ملاحظته هو أنّ الأسعار تأثرت إيجابا و إستجابة لقرار التخفيض (سحب 2 مليون ب/ي من الأسواق) ، حيث ارتفع متوسط الأسعار بنسبة 13,86 %، بأكثر من 10 دولارات/ب، من 73,2 دولار/ب إلى 83,35 دولار/ب .

5. خاتمة:

إستنادً لأهمية عائدات البترول بالنسبة للدول النفطية؛ فإنّ انخفاضها؛ بسبب تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية، يعدّ مبعث قلق لهذه الدول، وهو ما جعلها أمام حتمية الوصول إلى إتفاق تعاون لمجابهة الصدمات التي تتعرض لها الأسعار بين الفينة والأخرى. في هذا الإطار تمّ الإتفاق على إنشاء تحالف أوبك بلس بهدف ضبط مستويات الإنتاج وفق نظام حصص يتفق عليه للتّأثير على حجم الإمدادات النفطية إلى الأسواق، ومن ثم الضغط على الأسعار نحو الإرتفاع.

نتائج الدراسة: خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها مايلي:

- يعدّ تراجع أسعار البترول إلى مستويات حرجة مشكلة تواجه الدول المصدّرة للبترول؛
- تراجع أسعار البترول إلى مستويات قياسية؛ كان الدافع الأول لإنشاء تحالف أوبك بلس؛
- يعدّ اللقاء التاريخي المنعقد بالجزائر في 28و29 سبتمبر 2016 بمثابة حجر أساس، أو النواة الأولى لإنشاء تحالف أوبك بلس؛
- إنشاء تحالف أوبك بلس لم يكن بالأمر الهيّن؛ فالتحالف ظهر للوجود بعد مفاوضات عسيرة، عرفت الفشل في أكثر من مناسبة؛
- الوصول إلى الإتفاق حول قرارات خفض، أو رفع الإنتاج؛ لم يكن هو الآخر أمرا سهلا؛ فكثيرا ما كانت المفاوضات شاقة؛
- كلما لاحظ تحالف أوبك بلس تراجع الأسعار؛ سارع إلى خفض الإنتاج للحد من هذا التراجع؛
- قرارت تحالف أوبك بلس، عزّزت إستقرار أسعار البترول، في أكثر من مرّة؛
- يواجه تحالف أوبك بلس تحديات كثيرة أثّرت على تماسكه، مثل إختلاف الرؤى حول سعر البرميل الذي يخدم مصالح الجميع.

توصيات الدراسة: انطلاقا من نتائج الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تحييد النعرات والخلافات السياسة التي كثيرا ما كنت سببا في فشل الوصول إلى إتفاق جماعي حول مسألة خفض أو رفع الإنتاج؛
- مراعاة القدرات الإنتاجية المحدودة لبعض دول التحالف عند إقرار سياسات إنتاجية معيّنة؛
- مراعاة وضعية التوازنات المالية لبعض دول التحالف عند إستهداف سعر معيّن لبرميل النفط؛
- تعزيز الاستثمارات البيّنية في مجال البترول(الإستكشاف، الإنتاج)، بما يعزّز متانة التحالف.

6. قائمة المراجع:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

Griffin, j., Quinn, m., & other. (2020). *OPEC 60 years and beyond A story of courage, cooperation and commitment* . Vienna: opec.org.

Havard, D. (2013). *Oil and gas production handbook- An introduction to oil and gas production,*. Oslo: ABB Oil and Gaz .

Maurice, j. (2001). *Prix du pétrole.* paris: La Documentation française. .

Muradov, A., Hasanli, y., & Other. (2019). *world market price of oil- impacting factors and forecasting* . springer nature switzeland AG.

OPEC. (2017). *Opec Annual Raport 2017.* Vienna.

Opec. (2021, nov 04). *21st OPEC and non-OPEC Ministerial Meeting concludes.* Retrieved 05 28, 2023, from opec.org: https://www.opec.org/opec_web/en/press_room/6647.htm

Opec. (2023, Apr 03). Retrieved from https://www.opec.org/opec_web/en/press_room/7120.htm

opec. (2023). *Member Countries.* Retrieved 5 28, 2023, from opec.org: https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/25.htm

Roberts, J. (2005). *Roberts . Introduction à la problématique du pétrole - LE PÉTROLE Guide de l'énergie et du développement à l'intention des journaliste-.* (S. T. Schiffrin, Éd.) New York: Open Socutety Institute.

أنس بن فيصل الحجي. (12 05, 2020). *آثار أسعار النفط المنخفضة على الدول المنتجة*. تاريخ الاسترداد 12, 2022، من صحيفة الاندبندنت عربية: https://www.independentarabia.com/node/118956

أنيسة بن رمضان. (2014). *دراسة اشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة و أثرها على النمو الاقتصادي*. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

حاتم القريشي. (2020). *اقتصاديات النفط*. بغداد: مكتبة بغداد للطباعة والنشر.

خالد أحميمة، و محمد فيصل مايدة. (2021). أثر تقبات أسعار النفط العالمية في ظل جائحة كوفيد 19 على التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة تحليلية خلال الفترة 2010-2020. *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 04*(العدد 02)، الصفحات 62-43.

خالد بن سلطان بن عبد العزيز. (2018). *منظمة الدول المصدرة للبترول(الأوبك)*. تاريخ الاسترداد 12, 2018، من https// www.moqatel.com

سهير الشريني. (07 10, 2022). *شبح الركود- كيف يؤثر قرارا أوبك بلس بتخفيض انتاج النفط على الاقتصاد العالمي*. تم الاسترداد من interregional: https://www.interregional.com

عبد المنعم هيكل. (6 12, 2016). *حصاد النفط في 2016 عودة الأوبك والخمسين دولا*. تاريخ الاسترداد 2023، من الجزيرة نت: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2016/12/6

غالب درويش. (27 12, 2020). *عام الاضطراب في أسواق النفط -تقلبات سعرية واجتماعات محورية وحرب أسعار انتهت باتفاق تاريخي*. تاريخ الاسترداد 9 11, 2022، من صحيفة الاندبندت عربية: https://www.independentarabia.com/node/177546

لطيفة قعيد. (2022). أوضاع سوق النفط العالمي في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد. *مجلة بحوث الادارة والاقتصاد، المجلد 02*(العدد 02).

محمد سني، و حميد رامي. (2022). الدور الجزائري في منظمة الأوبك والأوبك بلس لإعادة التوازن لأسعار النفط 2016- 2021. *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد09* (العدد 01).

محمد عادل قصري، و كمال كرمة. (أفريل, 2019). آفاق منظمة الدول المصدرة للنفط ورهاناتها المستقبلية. *مجلة الحقوق والعلوم السياسية -دراسات اقتصادية*(العدد 37).

محمد كريم حيدر. (2021). مستقبل منظمة الأوبك في ظل التحولات الاقتصادية والجيوساسية الدولية الراهنة. *مجلة السياسة العالمية*.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. (أفريل, 2023). التطورات البترولية في الأسواق العالمية. *السنة 49(العدد 04)*. الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)